المركزي يفتح عدد الحركات على نقاط (POS) ويرفع قيم الشراء لـ٥٠ مليون ليرة

مدير الدفع الإلكتروني لـ«الوطن»: ٦٥٠٠ نقطة معظمها للمتاجر وقيم العمليات عليها بمليارات الليرات

عبد الهادي شباط

عمم مصرف سورية المركزي الموافقة على تعديل الفقرة الثانية من المادة /٣/ من القرار رقم (٦١٣/ل/ ا) الصادر مع نهاية شهر أيار من العام ٢٠٢١ والمتعلق بالضوابط الخاصة بقنوات الدفع الإلكتروني لتصبح على النحو الآتي (ثانياً – عمليات الشراء) عدد عمليات الشراء اليومية غير محدودة.

بينما تم تحديد سقف عمليات الشراء اليومية من خلال أجهزة نقاط البيع بمبلغ /٥٠/ مليون ليرة سورية بدلاً من ١٠ ملايين ليرة كمان كان معمولاً به قبل التعديل إضافة لتحديد سقف عمليات الشراء اليومية من خلال تطبيق الهاتف المحمول – قناة الإنترنت (التجارة الإلكترونية) بمبلغ /٢٥/ مليون ليرة سورية بدلاً من ١٠ ملايين ليرة كما كان معمولاً به منذ العام ٢٠٢١.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح مدير أنظمة الدفع الإلكتروني في مصرف سورية المركزي عماد رجب أن مبررات التعديل تتصل بحالة التضخم وارتفاع الأسعار والتحفيز على التوسع في التعاملات بالدفع الإلكتروني ومنح مرونة أكثر أمام المواطنين الراغبين في التعامل بالدفع الإلكتروني.

وبين مدير أنظمة الدفع الإلكتروني أن عدد نقاط البيع التي تم نشرها والمفعلة حالياً يتجاوز ٦٥٠٠ نقطة بيع يتجه عدد الحركات عليها للتصاعد مقدراً قيم التعاملات على هذه النقاط بمليارات الليرات وأن معظم هذه النقاط تتوزع حالياً لدى الفعاليات الاقتصادية والتجارية خاصة في الأسواق المحلية والمولات السياحية من مستوى ٤-٥ نجوم في القطاعين العام والخاص بحال وجدت (منشآت الإطعام والمبيت) وأن هذا القرار ملزم للمنشآت في فتح حسابات مصرفية وتركيب نقاط البيع لكنه ليس ملزماً للمواطن (الزبون) وله الاختيار في التعامل إما كاش أو عبر الدفع الإلكتروني وكل ذلك لتعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني والتخفيف من تعاملات الكاش وأن هناك تعليمات للمصارف العاملة بضرورة تسهيل فتح الحسابات والتوسع بها وإزالة أي عقبات في هذا الاتجاه.

وكانت الحكومة ناقشت في اجتماعها حول تعزيز بنية الدفع الإلكتروني الإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها لتسهيل وتبسيط إجراءات التسويات المالية والعمليات التجارية، وكذلك تعزيز فعالية إدارة السيولة المالية الوطنية وعدد من المقترحات لتشميل قطاعات وفعاليات اقتصادية وخدمية جديدة بمنظومة الدفع الإلكتروني خلال برنامج زمني محدد، بما يضمن توسيع عمليات الدفع الإلكتروني، وذلك بالتوازي مع الاستمرار باستكمال تهيئة البنية التحتية للقطاع المصرفي وإيجاد الحلول اللازمة لكل الصعوبات والمشكلات الفنية التي تعترض عملية التعاطي مع الدفع الإلكتروني، وتسهيل عمليات الدفع في مختلف القطاعات.

استناداً لقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /٢١/ لعام ٢٠٢٣ الذي ألزم المكلفين ممن يمارسون مهن وأعمالاً مرخصة أصولاً، باستيفاء مطالباتهم المالية مقابل السلع أو الخدمات أو الأنشطة المقدمة من قبلهم، عبر حساباتهم المصرفية، بناء على طلب الزبائن.

حيث اعتبر رجب أن الإلزام للمنشآت بإضافة للمشافي والمنشآت السياحية وأن المركزي يتجه للتوسع في نشر هذه النقاط لدى قطاعات جديدة وخاصة في القطاع الصحي (مشاف– مخابر–..)

وكان المركزي ألزم المنشآت السياحية ذات مستوى /٤/ و/٥/ بفتح حسابات مصرفية وتركيب أجهزة نقاط بيع (POS) بالتنسيق مع المصارف العاملة

اقتصاد الظل يتجاوز ٧٠ بالمئة من الاقتصاد السوري

خبير اقتصادي لـ«الوطن»: مخاوف كبيرة من تمدد اقتصاد الظل وعدم القدرة على السيطرة عليه

نورمان العباس

قدّر الدكتور في كلية الاقتصاد مجدي الجاموس نسبة اقتصاد الظل في سورية بما يتجاوز ٧٠ بالمئة لافتاً إلى أن اقتصاد الظل والأنشطة التجارية غير المسجلة لدى الدوائر الحكومية موجودة في كل دول العالم ولكن النسبة تتفاوت حسب سيطرة الحكومة على الواقع الاقتصادي.

واعتبر الجاموس أن أهم الأسباب التي تدفع الاقتصاد السوري إلى الظل السياسات الضريبية المعقدة والإجراءات القانونية التي تتعلق في منح التراخيص والموافقات بالإضافة إلى انخفاض الدخل الذي يدفع الأفراد إلى البحث عن عمل يحقق المستوى المعيشي بحده الأدنى.

وقال: الأرباح الجيدة التي يحصل عليها الأفراد من الأعمال التجارية غير الشرعية ساهمت في تمدد اقتصاد الظل، في حين أن الدخل الشهري للأسرة السورية المكونة من خمسة أفراد يجب ألا يقل عن ٥ ملايين فإن راتب الموظف ٣٠٠ ألف.

ورأى جاموس أنه لا يوجد عمل خفي أو غير نظامي له أثر إيجابي لكن في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية قد يكون اقتصاد الظل داعماً خفياً للاقتصاد الوطني لكونه يحافظ على الحد الأدنى من المستوى المعيشي للأسرة السورية التي تلجأ إلى بعض الأنشطة التجارية لتأمين مستلزماتها في حين أن الحكومة غير قادرة على تأمين الحد الأدنى من المستوى المعيشي للمواطن فبصيح خروج الناس إلى العمل الفردي نوعاً من المحافظة على مستوى معيشي معين.

واعتبر الجاموس أن هناك خوفاً كبيراً من تمدد اقتصاد الظل على المدى الطويل وعدم القدرة على السيطرة

> الحكومة تغاضت عن بعض نشاطاته

عليه والحفاظ على خط العودة لبناء اقتصاد وطني منافس، وخاصةً في ظل ضعف مستوى الدخل وعدم وجود بيئة استثمارية سليمة والتسرب الوظيفي والاستقالات من القطاع العام للجوء إلى عمل يحقق مستوى معيشياً أفضل.

وأضاف: بما أن الضرائب والرسوم هي المصدر الأساسي للموازنة العامة لأي دولة وبالتالي انتشار الأنشطة التجارية التي تتم خارج سيطرة ورقابة الحكومة سيفضي إلى خسائر كبيرة في الاقتصاد الوطني، إذ إنه وفي ظل الاقتصاد السليم كل النقد المتداول في السوق يجب أن يكون عليه ضريبة ورسوم وبيّن أن حجم النقد المتداول في السوق السورية أضعاف النقد المسبوح عليه حكومياً.

وقال: الاقتصاد السوري مترهل وهذه حقيقة والحصار لاستقطاب المستثمرين للحد من الأعمال التجارية غير النظامية متسائلاً عن أولويات الحكومة في الوقت الراهن هل هي المحافظة على الحد الأدنى من عمل مؤسسات الدولة حتى تأتي اتفاقيات اقتصادية ودعم للنهوض بالاقتصاد الوطني أم تحقيق التنمية الاقتصادية؟

بدوره في المحافظة على استقرار سعر الصرف وتشجيع القطاع المالي.

ورأى أنه لن يعود المستثمرون والمغتربون السوريون من الخارج لبناء الاقتصاد الوطني في ظل انتشار اقتصاد الظل وعدم وجود ضوابط اقتصادية وبيئة عمل سليمة للاستثمار، لذلك حان وقت اتخاذ تدابير

تعديل قانون مصارف التمويل الأصغر.. هويّة واقعية متطورة ومتممة للسياسات الاقتصادية

رئيس غرفة صناعة حمص
لبيب الأخوان

محفزات ومزايا للمقترضين وللمصارف على حد سواء منحها القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢٤ وتعديلات مهمة جاءت لتحريك المياه الراكدة ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على اعتبارها مؤثراً مباشراً في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وحتى الإبداعية ضمن التوجهات الحكومية في إجراء إصلاحات جوهرية لكل قطاعات الاقتصاد السوري وتعزيز مساهمتها في زيادة الناتج المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

وانطلاقاً من أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصاد السوري أصدر الرئيس بشار الأسد سابقاً المرسوم التشريعي رقم (١٣) لعام ٢٠٢٢ الذي حمل حزمة واسعة من التسهيلات والإعفاءات الضريبية التي توفر بيئة داعمة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية بكل أشكالها داخل المدينة القديمة في محافظات حلب وحمص ودير الزور بما فيها الأسواق القديمة والتراثية.

وبهدف تأمين السيولة اللازمة لعمل هذه المشروعات وتخفيض تكلفة اقتراض الأموال لممارسة نشاطها الأمر الذي ينعكس على تخفيض تكلفة منتجاتها النهائية التي تصب في مصلحة المستهلك النهائي خاصةً في ظل الحصار المفروض على بلدنا الحبيب والصعوبات التي تواجه عمل المشروعات المتوسطة والكبيرة في استيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات الجاهزة وبهدف تعزيز ثقافة العمل كعناقيد صناعية تكون مخرجات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مدخلات للمشروعات المتوسطة والكبيرة وتخفيف فاتورة استيراد المواد الأولية أصدر الرئيس بشار الأسد القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢٤ المعدل لبعض أحكام قانون مصارف التمويل الأصغر رقم ٨ لعام ٢٠٢١ لمنح هذا القطاع مزيداً من المحفزات التي تدعم وتسهم في نجاحه بعد أن كانت المصارف التقليدية تبتعد من خلال عملياتها على إقراض هذه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بسبب تكلفتها العالية وضعف مردودها للمصرف المول، وقد شمل القانون الجديد ثلاثة تعديلات أساسية:

الأول هو إعفاء كامل أرباح مصارف التمويل الأصغر المحدثة أو المرخصة وفق أحكام القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١ من الضريبة على صافي الأرباح المحققة على أعمالها وذلك طوال فترة عملها، بعد أن كان الإعفاء حسب القانون السابق محدداً بمدة معينة فقط.

التعديل الثاني هو إعفاء هذه المصارف من أي رسوم تترتب على عملياتها وعقودها مع عملائها، بعد أن كان الإعفاء في القانون السابق يخص الرسوم المترتبة على العملاء فقط –دون المصارف– بخصوص عملياتها وعقودها مع هذه المصارف، حيث سيسهم هذان التعديلان بتخفيض نفقات وتكاليف مصارف التمويل الأصغر وتمكينها من عكس ذلك عند تحديد أسعار الفوائد على قروضها وعملياتها وبالتالي الانعكاس مآلاً على تخفيض تكاليف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وزيادة فاعليتها وكفايتها.

التعديل الثالث الذي صدر بهذا القانون هو إعفاء المودعين لدى مصارف التمويل الأصغر من ضريبة على إيراداتهم المتأتية من دخل الفوائد المحققة على هذه الودائع، بعد أن كان الإعفاء المذكور في القانون السابق مسقوفاً بحد أقصى لقيمة الودائع المعفاة فوائدها من هذه الضريبة، في حين بات بالقانون الجديد يشمل كل الودائع وبغض النظر عن قيمتها ما سيدعم من قدرة مصارف التمويل الأصغر على المنافسة لاستقطاب الودائع وتأمين مصادر التمويل الكافية لتنفيذ أنشطتها وعملياتها وتعزيز غاية وهدف تحويل هذه المؤسسات إلى مصارف تعتمد على الودائع كنموذج لتمويل عملياتها بدلاً من الاعتماد على الأموال الذاتية فقط.

تأتي هذه التعديلات اليوم خطوة على الطريق الصحيح والمساهمة برفع الناتج المحلي لمختلف المشروعات التي تنمي جانب الإبداع والابتكار لدى الأفراد وزيادة فرص العمل ومكافحة البطالة وتلبية احتياجات السكان وتوفير البديل المحلي لبعض المنتجات وهي إستراتيجية معتمدة في بلدنا الحبيب سورية لدعم هذا القطاع وتمكين تأمين التمويل اللازم لمشروعات شريحة صغار المنتجين وأصحاب المشروعات الصغيرة ومحدودي الدخل ورواد الأعمال عبر منحهم تمويلاً كافياً بتكاليف مقبولة لتأمين دخل إضافي لهذه الشريحة وإيجاد فرص عمل وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مبدأ المنافسة بين مختلف المصارف الممولة والتي ستبحث عن سبل دعائية مبتكرة ومتطورة للترويج عن منتجاتها بهدف تحقيق أوسع انتشار لها ضمن الشريحة المستهدفة من خلال العمل مع الاتحادات والغرف الصناعية والتجارية والزراعية لتكون صلة الوصل بين أعضائها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمصرف الممول على أن تقوم هذه الغرف بتعيين ضابط ارتباط يكون صلة الوصل بين المصرف الممول وبين أعضاء هذه الغرف للمتابعة مع المصرف والمساعدة في تأمين الأوراق المطلوبة للحصول على التمويل المناسب لكون أغلب هذه المشروعات تفتقر إلى وجود الكادر الخبير والمؤهل للمتابعة مع المصرف الممول للحصول على التمويل المناسب، وهو ما ستعمل عليه غرفة صناعة حمص خلال الفترة القادمة من خلال توقيع اتفاقية مع أحد مصارف التمويل الأصغر العاملة في السوق السورية لتحقيق التواصل بين المصرف والزملاء الصناعيين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للاستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف.

اقتراح باستيراد الألبسة المستعملة «البالة»

جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: ازدياد بأسعار مختلف السلع والمنتجات خلال عطلة العيد

جلنار العلي

أكد مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية حسام النصر الله في تصريح لـ«الوطن»، أن مديريات التجارة وحماية المستهلك شددت الرقابة على الأسواق خلال عطلة عيد الفطر وكثفت دورياتها اليومية على المحال التجارية والمستودعات للتأكد من توافر المواد والالتزام بلائحة الأسعار المقررة من الوزارة، كما جرى التعميم على المراقبين للتقيد بالتوجيهات والتعليمات بالدخول والتعامل بشكل لائق مع كل الفعاليات التجارية ومتابعة العمل بدقة ومسؤولية ونزاهة وإنصاف أثناء تأدية المهام الموكلة إليهم، حيث يكون العمل غير مرتبط بمصالح شخصية أو محاباة لأي فعالية تجارية مهما كانت وألا يكون هناك ظلم لأي فعالية أخرى.

وأشار النصر الله إلى أنه تم التركيز خلال الجولات على المواد التي يزداد الطلب عليها مثل الحلويات والسكاكر والموالح والألبسة والأحذية بكل أنواعها وغير ذلك، إضافة إلى كل مستلزمات العيد.

من جهته، أوضح أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حيزه في تصريح لـ«الوطن» أن الجمعية رصدت خلال عطلة عيد الفطر ازدياداً بأسعار مختلف السلع والمنتجات، إذ ارتفعت أسعار الخضر والفواكه بنسب فاقت التوقعات، كما سجلت اللحوم بشكل خاص ارتفاعاً كبيراً في أسعارها لتتجاوز نسب الارتفاع في كل المواسم، حيث وصل سعر كيلو لحم الغنم إلى ٢٧٥ ألف ليرة، في حين وصل سجلت أسعار قطع الدجاج ارتفاعات يومية وصلت إلى ٥ آلاف ليرة، إذ تراوح سعر كيلو الشرحات بين ٨٠-٩٠ ألف ليرة، والدبوس ٦٠-٧٠ ألف ليرة، كما رصدت الجمعية حالات تلاعب وغش في أنواع اللحوم التي تباع وذلك نتيجة لارتفاع أسعارها، وخاصة بالنسبة للحم المفروم بشكل مسبق، كما لوحظ أن بعض التجار استغلوا فترة انخفاض أسعار اللحوم سابقاً وخزنوا كميات كبيرة بالبرادات، وقاموا ببيعها خلال فترة عيد الفطر بأسعار مرتفعة.

وتوقع حيزه أن تستمر الأسعار بارتفاعها خلال الأسبوعين القادمين نتيجة ازدياد الطلب على السلع الغذائية بعد عيد الفطر، وذلك لأن معظم الأسواق أغلقت خلال العطلة.

وفي سياق متصل، أشار حيزه إلى أن تكلفة عيد الفطر لعائلة مكونة من خمسة أشخاص وصلت إلى ٥ ملايين ليرة، ما بين ملابس للعيد وحلويات ومعايدات وما إلى ذلك، حيث رصدت الجمعية زيادة في أسعار الموالح والمكسرات بسبب منع استيرادها ودخولها تهريباً من الدول المجاورة، كما شهدت أسواق الحلويات ضعفاً بالإقبال وصل إلى ٢٥ بالمئة، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار بعض الأصناف إذ وصل سعر كيلو الحلويات الإكسترا إلى ما يقارب الـ٥٠٠ ألف ليرة، في حين وصلت تكلفة صناعة الحلويات في المنزل إلى نحو مليون ليرة، نتيجة لارتفاع سعر كيلو السمن الحيواني والمكسرات التي تدخل في صناعتها.

وتابع: «كما شهدت أسواق الألبسة الجديدة حالة ركود كبيرة، وترافق ذلك مع ارتفاع أسعار ملابس البالة بعد أن كانت ملاذاً لذوي الدخل المحدود، ويعود ذلك إلى منع استيرادها، واقترح أن يتم السماح باستيرادها للتمكن من ضبط أسعارها».

وأكد حيزه أن هذه المبالغ الآنفة الذكر لم تدفعها جميع العائلات وذلك بسبب عدم تناسب الأسعار مع قدرتها الشرائية، واصفاً العيد بأنه كان غصة لكثير من الأسر، معتبراً أن جولات حماية المستهلك لم تحقق ضبطاً كاملاً للأسواق في ظل النقص الموجود بعدد الموظفين وعدم قدرتهم على تغطية كل الأسواق، وهذا الأمر ساهم في استمرار حالة الفوضى في كثير من المناطق.